

جريدة الجمهورية 2012/2/17 مشهد اعتادت عليه ... العدالة الدولية

تشكل العدالة تراثاً وثقافة وروحاً وظلّ سماء تحدرت من قمم الأديان والفلسفات والنظريات والمذاهب ، وهي لن تترسخ إلا إذا انفسحت لها على الأرض فسحات وتكونت بنيات وهيئت أدوات وانهمرت طاقات واستوت ممارسات ...

فهي تجربة من تجارب الماضي ومن ضرورات اليوم وعلامات الغد ، فهي ومفهومها أخذ في الترسخ على الرغم من العراقيل التي توضع أمامها ، وقد دلت التجربة على أنه ، لا سلام في المجتمعات التي يُرتكب فيها جرائم إرهابية أو جرائم إبادة أو جرائم ضد الإنسانية إلا بالعدالة " فلا سلام من دون عدالة " " Pas de paix sans justice " .

ونحن اليوم نعيش أزمة تثبيت السلام في لبنان حتى تتحقق العدالة ، وهناك من لا يخشى تحقيق العدالة التي تنزلها المحاكم الدولية على قدر ما يخشى أن تسطع الحقيقة نورها فتكشف الجناة حيث لا يكون هناك من قيمة فعلية لحكم المحكمة مقارنة مع حكم الشعوب عليه ، لذلك نجده يستبسل بغية حجب الحقيقة حيث يتوسل التضليل لتثبيت الرأي العام عنها ، فيما يصر المتضررون من أفراد وجماعات على كشف الحقيقة حتى لو اقتضى الأمر التنازل عن الحق في العقاب ، لذلك ابتدع مبدأ مقايضة الحقيقة بالعمو " Amnistie contre vérité " كما حصل في محاكم " Sierra Leone " التي اتخذت مقراً لها في " Freetown " حيث انتصر مبدأ حق معرفة القتلة " Droit de savoir " على فكرة طمس هوية القتلة .

أما العقوبات التي راحت تواجه مفهوم العدالة الجنائية الدولية فهي كثيرة وذلك منذ بدء ترسخها في مطلع القرن العشرين من محاكمات " Leibsig " في ألمانيا 1919 لملاحقة الجرائم التي ارتكبتها الألمان في الحرب العالمية الأولى ، مروراً بمحاكم " Nuremberg " وصولاً إلى محكمة يوغوسلافيا وروندا وكمبوديا وقيام المحكمة الجنائية الدولية " CPI " وليس انتهاءً بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان ناهيك عن عشرات لجان تقصي الحقائق الدولية إلى ما هنالك من عدالة دولية اتخذت لها أشكالاً مختلفة .

ففي يوغوسلافيا لم يسلم كل من سلوبودان ميلوسيفيتش والجنرالات التابعين له ومنهم كرايشنيك وكارادزيتش وملاديتش (الذي انتحرت إبنته عن عمر 23 عاماً بسبب الجرائم المنسوبة إلى والدها لا سيما مجزرة سربيرنيتشا) بمسؤوليتهم عن ارتكاب المجازر ، وبين فترة الإتهام والمحاكمات تمت سرقة التحقيق لمعرفة الأسماء المطلوبة كي يتم تهريبها من أمام العدالة ، لكنهم اعتقلوا كلهم وحوكموا .

وكذلك عندما حوكم رئيس الوزراء الرواندي " Jean Kambanda " و " Jean Paul Akayesu " وسواهم في المحكمة الخاصة برواندا ، فقد نفى كل هؤلاء مسؤوليتهم عن الأعمال المنسوبة إليهم والأمر عينه قام به بول بوت أو سالوستار حيث نفى مسؤوليته عن عشرات المقابر الجماعية لعشرات الآلاف من معارضيهِ ، حتى أن بعضهم راح ينسب المسؤولية للضحايا أنفسهم على حجة أن خلافات نشبت بينهم أدت إلى مقتلهم .

كما نفى " Pinochet " أيضاً مسؤوليته عن الإغتيال السياسي لألفي شخص وقتل 3000 مدني في المواجهات مع المعارضة أيام حكمه في تشيلي ، وكذلك فعل شارل تايلور عندما نسبت إليه المسؤولية عن قتل الآلاف في ليبيريا ، فرد ذلك إلى كونه مرسل من قبل الإله ... وكى لا نبحر بعيداً ألم يقل بشار الأسد في الرد على مسؤوليته عن المجازر المرتكبة من قبل قواته أن الإرهاب هو من قام بها ...

كما كان المتضرر من قيام هذه العدالة على أشكالها يتوسل مختلف الوسائل بغية عرقلة العدالة وإلحاق الضرر بأدلتها أو محاولة قتل شهودها أو تشويه الحقائق مروراً باستخدام الوسيلة الأشد ضرراً بمفهوم العدالة الدولية وبالحقيقة معاً وهي التضليل في المعلومات " Manipulation des informations " عبر تشويه الحقائق، واختلاق المزاعم والأضاليل وتركيب السيناريوهات ، إلى ما هنالك من وسائل بغية إبعاد المسؤولية عنه .

هذا ما تحاول الجهة المتضررة من نشوء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أن تقوم به بعدما عجزت عن تعطيل نشأتها على الرغم من محاولات العرقلة المستمرة . كما راحت تبتّ الشك في مصداقية عملها لتتسبب إليها تارةً أنها إسرائيلية وطوراً أنها تقوم بحقل تجارب في لبنان لأنها تعاقب على قتل أفراد وليس جماعات ، أو أنها ستتسبب بالحرب الأهلية والفتن المذهبية (كما فعل المتضررون من قيام المحكمة الخاصة بكمبوديا حيث هددوا بقيام الحرب الأهلية ، لكن المحكمة أصدرت أحكامها ونفذتها ولم تقع الحرب الأهلية) .

ولما تأكدت الجهة المتهمه بارتكاب الجرائم الواقعة تحت صلاحية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بأن الإتهام سيطالها ، وأن أمرها بات مفضوحاً راحت تعد وسائل مختلفة للدفاع بعدما رفض العديد من مكاتب المحامين العريقة في الغرب الدفاع عنها ، فأيقنت أن لا سبيل أمامها سوى التضليل والتشكيك بالمحكمة والزعيم بأن التحقيق قد سرّب ، وأن هذه العدالة ليست إلا ذراعاً للسياسة " Bras judiciaire du politique " وللنيل منها ، وتناست أن السلاح والمتفجرات كانا ذراعها لتحقيق مكاسب في السياسة بدلاً من اعتماد الوسائل الديمقراطية لتحقيق مكاسب سياسية .

كل هذا للتعمية على الحقيقة التي ستسطع مهما توسل القاتل من وسائل ومهما كثرت أدوات وأفواه وأقلام التضليل لديه ، حتى توصلوا إلى حد القول أن الشهداء قتلوا بعضهم البعض فهذا خاف من أن يكتشف أمره ذاك ، فأقدم على اغتياله إذ يحاول القاتل دائماً أن يخلق في ذهن الرأي العام وجود قاتل آخر مفترض أو قتلة مفترضين للتشويش على الحقيقة .

أما وقد انطلقت المحاكمات الغيابية في عمل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان فسيزداد التضليل والتشويش وستصدح الأصوات المأجورة سياسياً أو مادياً (لا فرق). لكن قافلة العدالة مستمرة ولن تخطيء المسار ، فهي تلاحق جهة متهمه اغتالت بالتلازم جهات سياسية يجمع بينها الصفة السياسية الواحدة ، وكان نمط الإغتيال متشابه (باستثناء النمط المعتمد في اغتيال الوزير والنائب الشيخ بيار الجميل) ، كما أن القصد الجنائي أو الدافع لارتكاب هذه الجرائم واحد ، وكذلك الغاية من وراء هذه الهجمات إذ طالبت جهات سياسية تجمعها وحدة الموقف في معارضة سلطة الوصاية وسلطة السلاح ... وكل ما يقال من هنا وهناك ليس إلا مشهداً يندرج في سياق المشاهد التي ذكرناها أعلاه ، وقد اعتادت العدالة الجنائية الدولية على هذه المشاهد التي باتت مألوفة لديها في كل مرة تحط هذه العدالة رحالها ، حيث تسود الجرائم الإرهابية وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية .

وكي لا يستمر البعض في التضليل والتشويه وتركيب السيناريوهات الزائفة عبر التشهير والمسّ بالكرامات والقفز فوق الأدلة القاطعة ، فله إن صحت مزاعمه القضاء ملاذاً والعدالة سبيلاً لئلا يضحى هذا المشهد عندما تسدل الستارة وتلفظ العدالة حكمها من رواسب التاريخ البغيضة .

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد

أستاذ جامعي